التوظيف السياسي للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدولة الليبية (2011–2017)

د. طارق صالح عبدالنبي الذباح د. مني رمضان بوبكر المطردي

أ . حسن جبريل عبدالسميع المقصبي

مقدمة الدراسة:

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية اكتسبت أهمية سياسية وقانونية وإعلامية بالغة في دول حوض البحر المتوسط نظراً لكثرة البشر الوافد إليها بطرق غير قانونية مما تسبب لها في أزمات أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

وعلى الرغم من محاولة إيجاد حلول فعالة وحقيقية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال التعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط لمنع الهجرة غير الشرعية وإيجاد حلول لأسبابها، نجد أن بعض القيادات السياسية تعمل على استخدام ظاهرة الهجرة غير الشرعية كسلاحاً فعالاً لتحقيق مصالح معينة مثل:(الحملات الانتخابية، وبيانات يمينية متطرفة، والتهديد بالخروج من بعض الاتفاقيات، وسن قوانين مستقلة للحد من الهجرة، وإبرام اتفاقيات توطين المهاجرين بعيداً عن الدول المستقلة، وبناء المخيمات بالأسوار الشائكة).[1]

ويعد هذا التوظيف خلاف الواقع وبعيداً عن حقيقة البحث عن حلول للظاهرة ومخالفاً لكل مواثيق المنظمات الإنساني والحقوقية العالمية المتعلقة بجانب الهجرة، حيث هذا التوظيف يلجأ إلى نهج سياسة التنفير، وتشديد الإجراءات بعكس سياسة الترحيب بالمهاجرين وتقديم اللجوء الإنساني والسياسي والحياة المستقرة.

وباعتبار أن ليبيا هي إحدى الدول العبور للهجرة غير الشرعية، بسبب غياب الأمن وعدم وجود المؤسسات الحكومية القادرة على مراقبة الحدود وهو ما جعل الدول الأوروبية تنهج سياسات خارجية ضد ليبيا، متجاهلة الظروف التي وضعت فيها الحالة الليبية جراء التدخل عام 2011م وواقع الحرب وصولاً إلى تعدد الحكومات وغياب المؤسسات الحكومية والأمنية الشرعية المتعارف عليها دولياً التي يمكن أن تلعب دوراً في معالجة وتحقيق حدة الظاهرة من خلال ضبط الحدود والإبقاء بالتزاماتها تجاه دول الجوار وفقاً للأعراف الدولية.

مشكلة الدراسة

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحضي باهتمام دولي ومحلي باعتبارها تستخدم الأراضي الليبية في الوصول إلى أوروبا وما يمثله ذلك من مشكلات داخلية محلية وخارجية في علاقاتها مع الدول المستقبلة لهذه الهجرة خاصة بعد العام 2011م.

الأمر الذي أدى إلى تفاقم هذه الظاهرة وشكل عقبة أمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط والدولة الليبية في كيفية التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتوظيفها سياسياً من جانب بعض الشبكات الإجرامية المنظمة وقيادات سياسية معينة لصالح قوى إقليمية ودولية معينة لأجل تحقيق مصالحها وعلى هذا الأساس تسعى هذه الدراسة إلى البحث في الكيفية التي استخدمتها الدول الأوروبية من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالي: **كيف توظف أوروبا الهجرة الغير شرعية سياسيا و انعكاسا هذا التوظيف على الدولة الليبية**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هي:-

1- كيف وظفت القيادة السياسية الاوروبية ظاهرة الهجرة الغير شرعية؟
2- هل السياسات التي اتبعتها الدول الأوروبية للحد من الهجرة الشرعية حققت أهدافها ؟
3- ماهي التطورات الممكن حدوتها في السنوات المقبلة فيما يخص الهجرة غير الشرعية؟
4- كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية وكيف وظفت القيادة السياسية هذه الظاهرة ؟

أهمية الدراسة:

وتتمثل أهمية موضوع الدراسة في النقاط التالية:

1- تسليط الضوء على أحدى أهم قضايا الساعة المتمثلة في ظاهرة الهجرة الغير شرعية وكيفية التعامل معها من قبل الدول الأوروبية وتوظيفها سياسياً لتحقيق مصالحها.
2- تنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية والتي أصبحت تمول من المهربين المدعمون من المليشيات المسلحة خصوصاً في غرب البلاد "**ليبيا**" التي أصبحت المنفذ الوحيد الذي يخرج منه مهاجرين أسيا وأفريقيا إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط.
3- قلة الدراسات العلمية حول هذه الظاهرة من جهة، والتعرف على الأساليب والسياسات المستخدمة للحد منها من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

يتحدد موضوع هذه الدراسة في تناول التوظيف السياسي للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدولة الليبية وذلك في :-

1- محاولة تقديم مقترحات قد تساعد في تقييم مسألة "**التوظيف السياسي**" للحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية ومشكلاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على ليبيا.
2- التعرف على الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للهجرة الغير شرعية وسبب انتشار هذه الظاهرة تجاه أوروبا.
3- التعرف على السياسات التي اتبعتها الدول الأوروبية تجاه هذه الظاهرة وتأثيرها على ليبيا.

المفاهيم المستخدمة في الدراسة:

تعتبر مسألة ضبط وتحديد المفاهيم الأساسية المستخدمة في أية دراسة علمية من الأمور المهمة التي تدعو إليها مجموعة من الاعتبارات التي من أهمها الاعتبار النظري للدراسة في ظل عدم الاتفاق على مفهوم محدد، فضلاً عن تأثير المفهوم بالظروف المحيطة ومن فترة زمنية لأخرى، ومن محل لأخر، وذلك لتأثره بالميول السياسية أو العقائدية والفكرية التي يعيش في ظلها.

1- التوظيف السياسي:

يعرف بأنه استخدام جهة ما لقضية ما لتحقيق مصلحة سياسية ما، أو هو استفادة جهة معيّنة من حدث معيّن بغية الوصول إلى هدف سياسي معيّن. ومثال ذلك، استخدام بعض الأفراد والجماعات والتيارات أو الدول لقضية الإرهاب أو الهجرة، فهو مما يمكن إدراجه ضمن التوظيف السياسي.[2]

2- الهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة غير الموثقة أو الهجرة غير الشرعية أوغير القانونية في علم السكان بأنها الانتقال – فرديًا كان أم جماعياً – من غير وثائق رسمية ودون موافقة الدولة المستقبلة، والانتقال بحثًاً عن وضع أفضل اجتماعيًا أم اقتصاديًا أم دينيًا، أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها.[3]

3ـ الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية:

نشأت لهذا الغرض عدة منظمات دولية حكومية وغير حكومية كمنظمة العمل الدولية 1919، منظمة اليونسكو 1946، المنظمة الدولية للهجرة 1951، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 1949، ومنظمة العفو الدولية 1961. وإيمانا بكون حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، وبكون المهاجر غير الشرعي إنساناً من حقه أن يتمتع بكامل حقوقه الأساسية، وضع المشرعين قوانين وآليات وطنية وإن كانت لا توازي الترسانة القانونية والمؤسساتية الدولية، فإنها تقوم بدور فعال في تعزيز وحماية حقوق هذه الفئة

مناهج الدراسة ومداخلها:

يتحدد منهج البحث على مقتضى طبيعة الموضوع والهدف منه هو الانتهاء إلى حكم موضوعي بصدده فأن المنهج الذي يستقيم مع ذلك:-

1- المنهج الوصفي التحليلي:-

يستخدم هذا المنهج لوصف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعانيها أوروبا وليبيا لتحليلها ودراستها من جراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكيفية توظيفها سياسياً لخدمة مصالح قوى سياسية والنتائج المترتبة عليها.

2- المدخل التاريخي:-

على اعتبار أن موضوع الدراسة يتطلب الرجوع إلى الأحداث الماضية، لان حاضر الظاهرة لا ينفصل عن ماضيها بل هو امتداد لها، ولان المجتمعات تنمو وتتغير عبر الزمان، ومن هنا نقول إن أحداث وازدياد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من العمليات اليومية والتي يمكن أن نستعين بالمدخل التاريخي لمعرفة الظاهرة والظروف التي أحاطت بها قبل أن نضعها في سياقها السياسي.

مصادر جمع البيانات والمعلومات:

وقد تم الاستعانة بأدوات بحثية مختلفة، منها المصادر الأولية كالوثائق والتقارير والإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة، إلى جانب المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والرسائل والدوريات العلمية المتخصصة والمتعلقة بموضوع دراسة البحث، بالإضافة إلى شبكة المعلومات العالمية.

حدود الدراسة

1-الحدود المكانية:

ليبيا حيث، تعد ليبيا رابع أكبر دولة مساحةً في أفريقيا، عدد سكانها يبلغ ستة ملايين نسمة. وبناء على موقعها الجغرافي تعد ليبيا جسراً مهما يربط بين أفريقيا وأوروبا،

2-الحدود الزمنية:

تبدأ فترة الدارسة منذ العام2011 خلال فترة سقوط نظام القذافي وسبب عدم تفعيل اتفاقيات المحافظة على حراسة الحدود، والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتدفقها إلى أوروبا عبر الشواطئ الليبي، وأمر الذي كان له انعكاسات سلبية أكثر مما تكون إيجابية على الدول الأوروبية ودولة ليبيا بالأخص، وتوظيف أحداث الهجرة غير الشرعية سياسياً لمصالح دول معينة في أوروبا إلى الفترة 2017م

تمهيد:

انطلاقاً من القلق المتزايد في دول الاتحاد الأوروبي من آلاف المهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط ليتسللوا إلى أوروبا بطريقة الهجرة غير الشرعية، ونظرة الشعوب الأوروبية لها بالسلبية في بعض الأحيان حيث تفيد استطلاعات الرأي أن ظاهرة العداء للأجانب في ارتفاع مستمر في أوروبا، لسببين رئيسيين: أولهما، كثرة الأخبار السلبية حول الهجرة السرية والتوظيف السياسي لها من طرف بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة. وثانيهما، الأحكام المسبقة لبعض الأوروبيين على المهاجرين من المشاكل المصاحبة لهم خوفاً من التورط في الإجرام المنظم والإرهاب والأمراض المعدية[4]، وسوف نتناول هذا الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التوظيف السياسي الأوروبي للهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني: التوظيف السياسي للقيادة الليبية للهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: التوظيف السياسي الأوروبي للهجرة غير الشرعية

نجد إن أوروبا عززت من المواقف المعادية للمهاجرين خصوصاً بعد الركود الاقتصادي وتدهور مستويات المعيشة، وازدياد المنافسة بين المهاجرين وبين الفئات الاجتماعية للطلب على الموارد العامة، مما أطلقت بعض التسميات اللغوية التي تثير الأحكام المشوشة على المهاجرين، وهي تسميات منسوبة للمهاجرين في صفوف الجمهور توظف في خطابات ومقالات على مواقع التواصل الاجتماعي، وقصص الأخبار التلفزيونية حول المهاجرين والهجرة غير الشرعية التي تظهر في وسائل الإعلام، فإن نتائجها تكشف عن الآليات الخطابية الواضحة ضد الهجرة[5].

ولعل "الورقة الخضراء"* التي أصدرها المجلس الأوروبي في 11 يناير 2005م تبين أوجه القصور في الرؤية الأوروبية، إذ تتضمن الورقة الخطوط العامة لسياسات للاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة، غير أنها لم تتحدث – في واقع الأمر – سوى عن العمالة الشرعية المهاجرة، التي يحتاج إليها السوق الأوروبي لأسباب كثيرة بعضها اقتصادي وبعضها الآخر يتعلق بالطبيعة الديمغرافية لدول الاتحاد وتركيبة السكان ونسبتهم. وفي حين تولي الورقة اهتماماً كبيراً لاحتياجات وأولويات سوق العمل الأوروبي فإنها لا تشير إلى أسباب ودوافع الهجرة من دول وسط وشمال أفريقيا إلى أوروبا.

ولأنّ المسؤولية مشتركة بين الدول الأوروبية والدول الأفريقية المصدرة للمهاجرين في إيجاد الحلول لهذه الظاهرة المتنامية بسرعة، في حالة الأولى المتقدمة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وتكنولوجياً عن الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية، ومحاولة الابتعاد عن توظيف ملف الهجرة في الخطابات السياسية وإصدار الشعارات المتعصبة ضد المهاجرين والمسلمين في أوروبا[6].

أولاً: السياق السياسي الأوروبي للهجرة غير الشرعية.

تحاول الأطراف السياسية الفاعلة والأحزاب اليمنية المتطرفة الاستفادة من ملف الهجرة وتوظيفه سياسياً بناءً على الأفكار الاجتماعية المتضاربة والخطابات العامة في هذا السياق، كذلك تحاول الأنظمة السياسية الاستفادة من الخطابات المهيمنة التي تعمل كـ "خرائط التوجه" للنخبة السياسية في سياساتهم والتأثير على التشريعات والقوانين، ومن أبرز هذه السياسات:

ازدواجية الخطاب الأوروبي:

إنّ الدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعياً وكونياً، هي ذاتها التي تجهز على الحق في التنقل الذي تنادي المواثيق والعهود الدولية به، وهي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين والشرعيين المتواجدين فوق أراضيها[7]، وهي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية بامتهان كرامتهم وتمريغها في وحل التمييز العنصري، بالرغم من أنّ البند 13 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على " حق أي شخص في

اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء "، كما يؤكد على أنّ " لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده الأصلي "[8]، وهنا هذه الفترة ليست بوضع إنساني وإنما وضع موظف سياسياً بأيدلوجيات متعصبة وسلبية.

أ . ألمانيا:

حققت انعطافة تاريخية، باتفاق جميع الأحزاب الموالية والمعارضة على قانون جديد للهجرة في يونيو2004م، إذ خفف الكثير من القيود التي كانت تكبل السلطات الرسمية الألمانية في تعاملها مع قضايا المهاجرين، ومنها في عام 2007م فقرة من هذا القانون تنص على "التجنيس مع الألمان وأحد شروط القانون تعلم اللغة الألمانية"، وبالاختبارات وجدت صعوبة في تعلمها[9]، كما أن القانون الجديد يميز بين الرعايا الوافدين من الدول الأجنبية، حيث يخضع القادمون من الدول العربية والإسلامية إلى ترتيبات أمنية خاصة تطال سجلهم الشخصي وتاريخ حياتهم ونشاطهم السياسي قبل منحهم سمة الإقامة أو العمل، كما يمنح قانون الهجرة الجديد السلطات الأمنية الألمانية حق ترحيل من تقدره خطراً على الأمن والاستقرار الداخلي أو تعتبره داعية للحقد والكراهية، وهذا الجانب يطال أئمة المساجد الإسلامية بشكل خاص ومعلمي مدارس اللغات الأجنبية، فيما نلاحظ تواصل تدفق اللاجئين عامي 2014-2015م إلى ألمانيا وسط ترحيب شعبي ورسمي بدأت تلوح في الأفق بوادر خلاف تدب داخل الائتلاف الحكومي في ألمانيا حول سياسة الهجرة واللجوء بشأن السياسة التي تتبعها المستشارة أنجيلا ميركل،

ب . فرنسا:

كما أنّ الهجرة الانتقائية باتت خياراً استراتيجياً لفرنساً، فقد عُرض على البرلمان في بداية العام 2006م مخطط يقضي بجلب العقول والأدمغة إلى فرنسا عبر قانون الهجرة المختارة أو الانتقائية، ويتوجه هذا القانون إلى الطلاب الأجانب على وجه التحديد الذين يزاولون دراساتهم في الجامعات والمعاهد الفرنسية أو من هم موجودون في بلدانهم ويتمتعون بمستوى علمي عالٍ، علماً أنّ معظم هؤلاء من دول أفريقيا ودول المغرب العربي. وفي المقابل يدعو المشروع إلى إلغاء حقوق بديهية، كحق جمع الشمل العائلي، أو حق تسوية أوضاع المقيم في البلد لعشر سنوات بلا انقطاع، مما كانت تضمنه القوانين المعمول بها حتى الآن في فرنسا، ومما تكفله الشريعة الأوروبية لحقوق الإنسان

وما من شك، أن احتجاجات نشطاء المجتمع المدني الفرنسي ضد قانون الهجرة الجديد إنما جاءت لتعبر عن قلق ومخاوف شرائح واسعة من المجتمع الفرنسي عما باتوا يعتبرونه مساساً بكرامة الإنسان وشرفه، وهكذا تنتقل فرنسا من أزمة إلى أخرى، بلا فواصل ولا فترات التقاط أنفاس، ففي مشكلة انفجر أزمة الضواحي وأبرزت بشكل خاص سوء أحوال الشباب المنحدرين من الهجرة والتي عجز النظام القائم عن استيعابهم، فألقى بهم إلى نسبة بطالة مرعبة تتجاوز 40 % من المهيئين للعمل منهم، وسجنهم فعلياً في " غيتوات*[10] " وهو حي في فرنسي تتعاظم عزلتها الاجتماعية كلما تفاقم الخطاب العنصري الذي يطالهم، ففي المشهد السياسي الفرنسي يحتل اليمين المتطرف – بزعامة مارين لوبان نجلة عراب العنصرية والكراهية جون ماري لوبان– الصدارة، فقد دفعت به الأزمة السياسية التي تعيشها فرنسا إلى الواجهة فارتفعت أسهمه، وتتوقع بعض الجهات فوزه بالانتخابات الرئاسية 2017م[11].

جـ . بلجيكا:

فهي تقدم نموذجاً رائعاً لإدماج المهاجرين، علي الأقل في شقها الفرانكفوني، وأساساً المغاربة الذين يشكلون الأكثرية، إلى أقلية بلجيكية حقيقية تتعدى المفهوم الكلاسيكي للهجرة وجزءً من تاريخ هذا البلد، إذ يمكن اعتباره مثالاً يجب أن يقتدي به من طرف

باقي الدول الأوروبية، فلقد حان الوقت للتعامل مع المهاجرين كأقليات ذات معتقد وثقافة وتقاليد، بعيداً عن مفهوم الإدماج القسري القائم على الاستلاب الثقافي، وحيث تستعدّ الحكومة البلجيكية لاعتماد أربعة تشريعات أوروبية حول الهجرة، فرصة تسعى من خلالها السلطات إلى فرض مجموعة من القوانين الجديدة، حيث تواجه انتقادات من منظمات حقوقية، ومنظمات أخرى غير حكومية، على رأسها إمكانية حبس اللاجئين في مراكز احتجاز، ولكن بعد سنتين من التأخر، يُخصص أعضاء البرلمان البلجيكي لنقاش مشروع قانون طموح بشأن الهجرة واللجوء، يعتمد أربعة توجيهات أوروبية حول ملف الهجرة، ومن المنتظر أن يُدخِل التشريع عدداً من التعديلات الفنية والإصلاحات العميقة في القانون البلجيكي، تتعلق بعملية تقديم طلب اللجوء وتسيير الملفات والإعادة إلى الوطن الأصلي وأيضاً إمكانية سجن اللاجئين، وهذا القانون يخص كل من يتكلم اللغات المحلية ومقيم في بلجيكيا من منتصف مارس 2007م، ويسعى السياسيون، والمنظمات الرسمية والمدنية، لتمرير هذه التعديلات على قانون الهجرة واللجوء[12].

د . إيطاليا:

تعد من دول جنوب أوروبا وفي الواجهة لاستقبال المهاجرين حيث سياستها لملف الهجرة متذبذب تارةً لاحتوائهم، وتارةً تعترض سفن الإنقاذ وإبعادها وإعادة المهاجرين القسرية*[13]، وتارة تطالب من الاتحاد الأوروبي بتوزيع أعداد المهاجرين بينها وبين دول الشمال، وأخيراً بإبرام اتفاقيات ثنائية بشأن بناء مراكز احتجاز في دول جنوب المتوسط مثل ليبيا، وفي بعض من تصريحات رئيس الوزراء برلسكوني أنه لا يوافق على فكرة أن إيطاليا دولة متعددة الأعراق ويجب ألا تكون كذلك، أقر باستثناء وجود اللاجئين المعرضين لخطر الاضطهاد، لكن في واقع الأمر، فإن 75% ممن وصلوا عن طريق البحر إلى إيطاليا تقدموا بطلب لجوء في عام 2008م، ومُنح نحو 50% منهم حق اللجوء[14].

إن القرار الصادر في فبراير 2017م عن الحكومة الإيطالية بتخصيص 200 مليون يورو، لمساعدة الدول الإفريقية في القضاء على الهجرة غير الشرعية، يعد مخالفاً للقوانين الدولية، حيث أنه سيخصص لعدد من الحكومات لدعم الآليات الأمنية في صد الهجرات غير الشرعية، وليس لبرامج مخصصة لتنمية تلك الدول[15].

صرح وزير الداخلية الإيطالي ماركو مينيتي في زيارته العاصمة طرابلس يناير 2017م بهدف مناقشة ملف الهجرة غير القانونية والتشاور مع السلطات فيها حول مقترح تفعيل الاتفاقيات القديمة، والتي تهدف إلى تمكين خفر السواحل الليبي من اعتراض قوارب المهاجرين، ودعم البنية التحتية في ليبيا وتحسين مراكز الإيواء إلى جانب دعم مشاريع العودة الطوعية للمهاجرين، ولكن هذه التصريحات عكست سياسة الواقع، وهي أولها إقامة مدن احتجاز للمهاجرين على الأراضي الليبية، ودخول القوارب الحربية للمياه الإقليمية الليبية بداعي تدريب خفر السواحل الليبية وإقامة قاعدة جوية في الغرب الليبي، ودفع أموال لابتزاز المليشيات في الزاوية وصبراتة للحفاظ على مصالحها النفطية[16].

هـ . بريطانيا

لا توجد طريقة مؤكدة للتنبؤ بوقف مصدر الهجرة غير الشرعية ، ولكن بعض الاتجاهات السياسية القوية ظهرت، والملفت للنظر هو مدى التشابه بين تلك السياسات، على الرغم من اختلاف السياقات التي سبق ذكرها على نطاق واسع، وفي العالم المتقدم، نجحت الأحزاب اليمينية "الشعبوية"*[17] في تحويل المهاجرين واللاجئين إلى كبش فداء وإقناع الناخبين بضرورة ردعهم بأي ثمن، وفي العالم النامي، تحول هؤلاء المهاجرين إلى ورقة مساومة قوية يمكن استخدامها من قبل بلدان المنشأ والعبور لاستخلاص أقصى قدر ممكن من المساعدات التنموية وغيرها من الامتيازات، ومن الممكن سيعتمد ذلك على مدى نجاح السياسيين المعتدلين وقادة المجتمع المدني في مقاومة السياسات التي لن تفعل أكثر من مجرد نقل حركات الهجرة من بلد إلى آخر[18].

ثانيا _ التطورات الرئيسية الممكن حدوثها في السنوات المقبلة .

1_ استعانة أوروبا بمصادر خارجية لإدارة سياسات الهجرة.

على الرغم من جميع عيوبه، إلا أن اتفاق الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا سيكون نموذجاً لإستراتيجية الاتحاد الأوروبي المستمرة في الاستعانة بمصادر خارجية لحل مشاكل الهجرة الخاصة به، كان الهدف من الاتفاق هو إعطاء الاتحاد الأوروبي مهلة قصيرة يضع خلالها سياسات أكثر استدامة، ولكن الدول الأعضاء فشلت في التوصل إلى توافق في الآراء، وسيتم دعم الصفقة مع تركيا حتى لو كان ذلك يعني غض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل حكومة الرئيس رجب طيب اردوغان، في الوقت نفسه ستعُقد صفقات مماثلة مع دول أخرى مثل ليبيا أو إعادة تفعيل الاتفاقية الثنائية في محاولة لإغلاق الطريق الأوسط في البحر الأبيض المتوسط[19]، الذي أصبح الآن طريق الهجرة غير الشرعية الأكثر وضوحاً إلى أوروبا في غياب حكومة مركزية فاعلة في ليبيا، التي تُعد نقطة الانطلاق الرئيسية لقوارب المهربين، اضطر الاتحاد الأوروبي للنظر إلى أبعد منها، وهو يعكف الآن على التفاوض على اتفاقيات مع مالي والنيجر ونيجيريا والسنغال وإثيوبيا، وكجزء من إطار الشراكة من أجل التعاون مع بلدان ثالثة، الذي تم تدشينه في شهر يونيو من هذا العام، من المرجح أن نرى الاتحاد الأوروبي يسعى لعقد اتفاقيات تعاون أكثر مع بلدان المنشأ والعبور في أفريقيا .[20]

2_ الهجرة المستقبلية إلى اليونان وإيطاليا

من غير المرجح أن تسفر الاتفاقيات مع بلدان ثالثة عن نتائج على المدى القصير في الواقع، هناك شكوك حول تأثيرها حتى على المدى الطويل في غضون ذلك، ستكون الخطة الوحيدة للتعامل مع استمرار تدفق المهاجرين إلى أوروبا هي احتجازهم لأطول فترة ممكنة في اليونان وإيطاليا، ولكن الضغط على كلا البلدين يقترب بالفعل من نقطة الانهيار.

من جهته، يتوقع ألكسندر بيتس، مدير مركز دراسات اللاجئين في جامعة أوكسفورد، أن يضغط الاتحاد الأوروبي من أجل معالجة أسرع وإعادة طالبي اللجوء والحد من الهجرة غير الشرعية من اليونان إلى تركيا وزيادة الدوريات في بحر إيجه، وأضاف أن نتيجة استقالة رئيس الوزراء ماتيو رينزي في إيطاليا، الذي كان يمثل "صوت الاعتدال في قضية اللاجئين"، يمكن أن يوجه ضربة لسياسات اللجوء التقدمية في ذلك البلد، ومن المرجح إجراء انتخابات قد تسفر عن فوز حزب حركة النجوم الخمسة المعادي للهجرة.[21]

المبحث الثاني: التوظيف السياسي للقيادة الليبية للهجرة غير الشرعية

تختلف نظرة الدول لظاهرة الهجرة غير الشرعية، حسب منطلقاتها السياسية وما تبغي من وراء دعم عملية الهجرة وقد تكون أداة ضغط سياسي على الدولة المهاجر إليها أو تعريتها سياسياً أمام المجتمع

الدول لذا تعاملت الدول مع هذه الظاهرة بطرق مختلفة ووفق استراتيجياتها السياسية، وفي هذا الصدد بذلت ليبيا جهوداً كبيرة وحثيثة للحد من هذه الظاهرة، ودخلت في اتفاقيات عديدة لكسب ود المجتمع الدولي بعد عزلة إقليمية ودولية بسبب الحصار

الاقتصادي الناتج عن قضية "لوكربي"*[22]، ونبهت في مناسبات كثيرة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية، لا تقتصر على ليبيا وإفريقيا وحدهما، وبناءً عليه ينبغي أن تقوم الدول الإفريقية أولاً بحل منازعاتها السياسية والصراعات القبلية في دولها ووضع حد لحروبها الأهلية الدائرة فيما بينها، وتنمية السلم الاجتماعي الذي كان له الأثر الأكبر على إعاقة عملية التنمية والتقدم والتطور الاقتصادي، والتوجه نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإشاعة السلم الاجتماعي الذي من شأنه أن يبني إفريقيا.

أولاً: دور القيادة السياسية الليبية في توظيف الهجرة غير الشرعية.

1- فترة معمر القذافي (النظام السابق)

في ظل الضغوط التي مارستها الدول الأوروبية، وخاصة إيطاليا، على ليبيا التي يبلغ عدد سكانها نحو ستة ملايين نسمة، إلا أنها تضم نحو مليوني مهاجر غير شرعي يبحثون عن عمل ويسعون إلى التوجه إلى أوروبا التي تعاني من أزمات تجعلها غير قادرة على دفع الأموال اللازمة لمعالجة هذه المشكلة لمراقبة سواحل ليبيا البالغ طولها 2000 كلم تقريباً، تمكّن القذافي من تعزيز أمن الحدود البحرية الليبية لمنع تهريب الأشخاص والبضائع إلى أوروبا، وقد حازت هذه الجهود زخماً سياسياً بعد إعلان القذافي في 2004م تخليه عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، كما شهد في ديسمبر عام 2007م في طرابلس توقيع اتفاق ثنائي بارز مع إيطاليا برئاسة وزيرة الخارجية الإيطالي ماسيمو داليما، أُنشئت بموجبه دوريات بحرية مشتركة، ما مكّن القوات البحرية الليبية والإيطالية من تنسيق جهودهما، كما وافقت الشركات الإيطالية على تقديم معدات مراقبة الحدود، وحيث وقع العقيد معمر القذافي مع رئيس الوزراء سيلفيو برلوسكوني في بنغازي 30أغسطس 2008م "اتفاقية صداقة وتعاون" واسعة النطاق لمدة سنوات، واختتمت لتعويض ليبيا للأضرار الناجمة عن حقبة الاستعمار، إيطاليا ملتزمة بدفع 5 مليارات دولار على مدى 20 عاماً، وكثير من الاتفاقات المبرمة منها أن تلتزم الأطراف بتعزيز الرقابة على الحدود من أجل تحقيق كبح تدفق الهجرة غير المصرح بها، على الرغم من مخاوف الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية المعنية بانتهاك حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين، من هذه الاتفاقية ونوايا وتهديدات ليبيا المتكررة، إلا أن مفوضية الأمم المتحدة باركته وخصصت الالتزام باحترام حقوق الإنسان، وبمبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين، وبفضل الدعم الذي قدمه القذافي حدث تراجعٌ حاد في الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات من الشواطئ الليبية إلى أوروبا وذلك بين عامي 2008 و2010م[23].

بالإضافة إلى ذلك، قامت ليبيا بتشديد فرض قوانينها الخاصة بالتدفقات عبر الحدود، إلا أنها لم تقم بإدخال تحديث جوهري عليها، فقامت بزيادة الغرامات المفروضة على المهرّبين والأشخاص الذين يتم تهريبهم، وعلى جميع الذين ينتهكون قوانين الهجرة، في2010م قامت أيضاً بمضاعفة الغرامات المفروضة على أولئك الذين يدخلون أو يقيمون داخل الأراضي الليبية دون الحصول على الإذن المطلوب؛ فقد كان يتحتم على المهاجرين غير الشرعيين، سواء تم الاتجار بهم عمداً أم لا، بدفع غرامة 1000 دينار ليبي (أي ما يعادل قرابة 800 دولار) أو دخول السجن لفترة غير محددة، وقامت الحكومة أيضاً بإعادة تعريف قوانين الجنسية الليبية بهدف جعل المواطَنة الليبية تختلف عن المواطنة في باقي الدول العربية وذلك للمرة الأولى منذ 1954م، على الرغم من هذه التغييرات، لم تَقُم ليبيا بشيء يُذكر على صعيد مراعاة، أو الأخذ في الاعتبار لإصرار أوروبا على حقوق الإنسان

للمهاجرين، أما القوى الأوروبية فلم تُلِحّ بشدة على مثل هذه القضايا الحسّاسة، في الوقت الذي كان يجري فيه إحراز تقدم خجول في مجالات أخرى من العلاقات مع القذافي، فقد كان المهاجرون الذين يتم إبعادهم من أوروبا يُتركون لمواجهة مصيرهم المجهول[24].

وقدم القذافي محاولات كثيرة لإقامة شراكة بين القارتين الإفريقية والأوروبية بسلسلة معاهدات، وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية منها قمة لشبونة في 2007م، لكن هذه الاتفاقات لم تطبق وبقيت حبراً على ورق إلا اتفاقية "الصداقة الليبية الإيطالية" نوعاً ما حدة من تدفق المهاجرين ولمواجهة الهجرة غير الشرعية التي باتت ليبيا المعبر الرئيسي لها، وحيث هدد القذافي لدى افتتاحه القمة الإفريقية الأوروبية في طرابلس 17 اكتوبر 2010م بوقف تعاونه صراحةً في حال عدم الاستجابة لمطالبه[25].

2_ 17 فبراير 2011م.

وفي عام 2011م، وبعد اندلاع ثورة 17 فبراير يعود القذافي إلى الابتزاز بموضوع الهجرة، حيث "هدّدت ليبيا بوقف التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية إذا شجعت أوروبا الاحتجاجات المؤيّدة للديمقراطية"، وقد تميّزت ألمانيا بردّة فعل حازمة تجاه هذا الموضوع ففي 21 فبراير 2011م صرح وزير الدولة الألماني للشؤون الأوروبية (فيرنر هوير) بأنه "يتعيّن على الاتحاد الأوروبي ألا يسمح لنفسه بأن يتم ابتزازه"، وفي اليوم التالي هدّدت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل "بأن ألمانيا ستؤيّد فرض عقوبات على ليبيا إذا لم يتوقف القذافي عن ممارسة العنف"[26].

أما بعد الانتفاضة وتشكيل أول حكومة بقيادة علي زيدان من قِبَل المجلس الوطني فقد أبدت الحكومة الجديدة رغبتها في تفعيل الاتفاقات مع عدد من الدول الأوروبية وبخاصة إيطاليا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ومراقبة الحدود الليبية مع دول الجنوب، واعتبر زيدان أن فرنسا يمكنها أن تقوم بدور داعم في هذا المجال، مطالباً بالاستعانة بالخبرات والإمكانات الفرنسية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ومراقبة الحدود الدولية مع الجنوب، أي أن النوايا الطيّبة كانت متوفّرة لدى الحاكمين الجدد، ولكن الوضع بعد انهياره، لا مؤسسات الدولة الفعالة يمكن أن تتولى، والانفصال التدريجي للحكومة الليبية أدى إلى انهيار هذه السياسة، وخاصة من عام 2014م إلى الأمام[27].

وبالتالي فقد أدى فشل السيطرة على الهجرة في ليبيا إلى فشلها، وليس فقط بسبب زوال النظام المكلف بتنفيذه، ولكن بالضعف التقليدي من مؤسسات الدولة الليبية، حتى في عهد القذافي، وقد أصبح هذا الضعف وخاصةً شديدة بعد اندلاع حرب أهلية جديدة في 2014م، مما أدى إلى انهيار الحكومة المركزية وإنشاء اثنين غير فعالة إلى حد كبير الحكومات في طبرق وطرابلس، (الحكومة المؤقتة برئاسة عبدالله الثني / وحكومة الإنقاذ الوطني برئاسة عمر الحاسي وتله الغويل) لا يبدو أيا منها أن يسيطر حتى على بداية شارع في ليبيا، وهذا يشكل تحدياً آخر للأوروبيين، لأن سياسة إضفاء الطابع الخارجي على مراقبة الهجرة إلى حد كبير غير فعالة ولكن غير عملية لعدم وجود ممثل سياسي[28].

ومع انتشار العصابات المتعيّشة على الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين سوف يتفاقم الأمر، حيث يمكن القول إن تعدُّد السلطات التي تتنازع الشرعية قد سهَّل على المافيات مهماتها؛ فقد نشأت عصابات ومافيات، بل ميليشيات مسلّحة

تشكّل جزءاً من الحراك الشعبي حوَّلت الهجرة غير الشرعية إلى عملية اتّجار بالبشر، وهذا كله يمس الأمن الوطني ويشوب المواطنة الليبية وهو ضد الشرائع الإنسانية والدولية[29].

3- حكومة الوفاق:

شكل الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2015م مدخلاً لحل الصراع السياسي والعسكري في ليبيا، وانبثقت عنه حكومة الوفاق الوطني، برئاسة فايز السراج، حيث واجهت حكومته سلسلة أزمات متراكمة (سياسية، أمنية، اقتصادية وقبلية) قد تعصف بالاتفاق السياسي الليبي، بعد مرور عام من التوقيع عليه. لقد عملت حكومة الوفاق الوطني على تذليل تلك العقوبات، منذ وصولها إلى طرابلس، عبر قيامها بتسوياتٍ مع القوى الأساسية الفاعلة في المشهد الداخلي الليبي، وتزامن التوجه الداخلي للحكومة، مع تأييد ودعم إقليمي ودولي[30]، تمثل في قرار مجلس الأمن (2259) الصادر في 23 ديسمبر 2015م الذي أقرّ بشرعية المجلس الرئاسي الليبي، وضرورة تقديم الدعم اللازم له من جهة، والبيان الوزاري المشترك الصادر عن مؤتمر فيينا في 16 مايو 2016م الذي طالب برفع حظر الأسلحة ودعم الحكومة في بناء قوة عسكرية قادرة على ضبط الأمن والاستقرار في ليبيا من جهة أخرى، بالإضافة إلى حزمة دعم متكاملة اقتصادية وأمنية، أبدت عدة دول أوروبية تقديمها، وفي مقدمتها (إيطاليا، فرنسا، بريطانيا)؛ ما يطرح تساؤلاً حول قدرة حكومة الوفاق، برئاسة فايز السراج، على إدارة الأزمة والاستمرار في تحقيق تقدم في ظل صراع داخلي، تتشابك فيه عناصر جهوية وقبيلة وأيديولوجية قد تهدّد اتفاق الصخيرات برمته، وتابع المجتمع الدولي متمثلاً في المنظمات الإقليمية العربية والدولية وبالأمم المتحدة اهتمامه بالشأن الليبي مما عنى، من بين أمور أخرى، استكمال الهيكلة السياسية، وكان الأبرز ما تقرّر في مؤتمر الصخيرات من تأسيس شرعيّة جديدة في ليبيا على رأسها فايز السرَّاج، شرعيّة لا تلغي شرعيّة مجلس النواب المُعترَف به دولياً، على الرغم من بعض الانتقادات الموجهة لهذا الجسم بالكيفية التي نصب بها، هل هي بالوصاية الدولية أو عن طريق مخرجات اتفاق الصخيرات والتصويت عليه في مجلس النواب[31].

حيث وقع رئيس الوزراء الإيطالي باولو جينتوليني مع فائز السراج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية، على مذكرة تفاهم لمعالجة مسألة تدفق المهاجرين غير الشرعيين، حيثُ أثارت هذه المذكرة شكوك حول مساعي أوروبية لتوطين اللاجئين قسراً في البلد الغارق في الفوضى، وبناءً على مذكرة التفاهم السابقة أصدر رؤساء دول الاتحاد الأوروبي وثيقة أطلقوا عليها "إعلان مالطا"، ركزت على أساسيات العمل الأوروبي لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة تلك القادمة عن طريق ليبيا باتجاه إيطاليا، وتقول مذكرة التفاهم إن روما والاتحاد الأوروبي سيقدمان التمويل لمخيمات ليبية لإيواء اللاجئين والمهاجرين[32].

حيث نشرت شبكة "CNN" الإخبارية الأمريكية تقريراً استقصائياً مصوراً حول "أسواق العبيد" في ليبيا، كشفت فيه عن وجود أسواق لبيع وشراء المهاجرين غير الشرعيين الذين فشلوا في العبور إلى أوروبا، للعمل كعمال أو مزارعين من خلال مزادات علنية، كما نشرت خريطة أظهرت من خلالها وجود تسع أسواق "للعبيد" في مدن مختلفة من ليبيا[33].

وكانت منظمة الهجرة الدولية قد ذكرت في وقت سابق أنها تملك أدلة قوية عن وجود "أسواق عبيد" حقيقية في ليبيا، وقال مدير بعثة المنظمة في ليبيا إن تحديد أسعار المهاجرين يخضع للمهارات التي يمتلكونها "يختلف السعر حسب المؤهلات، فمثلاً، إذا

استطاع العامل القيام بالصباغة أو تركيب البلاط أو القيام بعمل متخصص[34]، فإن السعر سيكون مرتفعا"، ولم تمض أيام على تقرير "CNN" حتى خرج وزير الداخلية بحكومة الوفاق الوطني الليبية عارف الخوجة مؤكداً أن التحقيق الذي أمرت الحكومة بإجرائه حول قضية بيع مهاجرين أفارقة كـ"عبيد"، سيعطي نتائجه قريباً، ما يعني أن المسؤولين عن هذه الأنشطة سينالون جزاءهم.

ثانياً: الاتفاقيات الدولية بين ليبيا والدول الأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وللمساهمة الايجابية في حل تلك المشكلات قامت الدولة الليبية بتنفيذ مجموعة من البرامج العملية والطموحة بالتنسيق والتعاون مع الدول الأوروبية والإفريقية، بهدف الإسهام في معالجة أسباب هذه الظاهرة جذرياً من خلال تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في الدول الإفريقية التي تواجه هذه المشاكل والحد من تدفقها إلى أوروبا عبر السواحل الليبية، ولم تقف جهود ليبيا عند هذا الحد بل طالبت الدول الأوروبية المساهمة في مساعدة الدول الإفريقية التي تواجه هذه المشاكل من أجل الحد أو القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية لفائدة المجتمع الإنساني[35].

قدمت ليبيا رؤيتها لحل ظاهرة الهجرة غير الشرعية على النحو التالي:

1-الجانب السياسي:

أ . إبراز تحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستويين الإقليمي والدولي.

ب . استضافة مؤتمر طرابلس حول الهجرة والتنمية بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2006م، والمشاركة بفاعلية في جميع الاجتماعات الوزارية التي عالجت ظاهرة الهجرة في إطار حوار مجموعة 5+5 (ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وأسبانيا، والبرتغال، ومالطا) [36].

ج . استضافت الدولة الليبية الاجتماع الوزاري السابع حول الهجرة لدول حوار (5+5) الذي انعقد في مدينة طرابلس ديسمبر 2010م، وهذا الاجتماع يعتبر السابع في سلسلة اجتماعات للوزراء المعنيين بالهجرة، إذ اتفقت المجموعة على ضرورة وضع حدِ لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وجاء في البيان الختامي الرسمي للاجتماع بأن الهجرة غير الشرعية" لا يمكن معالجتها بإجراءات أمنية فقط، بل ينبغي أن تقوم على إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية، وإقامة المشاريع التنموية في دول المصدر وإيجاد سوق العمل والإنتاج والخدمات فيها لتشجيع المهاجرين على البقاء في بلدانهم الأصلية"[37].

وأكد أعضاء مجموعة 5+5 في البيان" أن التدفقات الكبيرة والتلقائية وغير الشرعية للمهاجرين واحتمالات استغلالهم من قبل المجموعات الإرهابية والجريمة المنظمة، قد يكون له أثر كبير على أمن واستقرار دول غرب المتوسط، وأوضحت هذه التوصيات بأن العدد المتزايد من الشباب المهاجرين الذين يضحون بأرواحهم سعياً وراء تحقيق حياة أفضل، يقعون ضحايا لعصابات الجريمة المنظمة المتورطة في تهريب البشر[38]."

وهذه التوصيات ناجحة من الطراز الأول للحد من الهجرة غير الشرعية، والتقدم في المشاريع التنموية والاقتصادية تجاه القارة الأفريقية[39].

2-الجانب الاقتصادي والتنموي والإنساني:

ساهمت ليبيا مساهمة عملية في معالجة أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال إنشاء حزمة من الآليات المهمة، أبرزها[40]:

- إنشاء محفظة ليبيا – أفريقيا للاستثمار برأس مال نقدي يبلغ 5.5 مليار دولار.
- إنشاء صندوق ليبيا للمساعدات والتنمية خصص له 300 مليون دولار ضمن ميزانية الدولة خلال 2007-2008م.
- إنشاء صندوق تشجيع الاستثمار في إفريقيا خصص له مبلغ 250 مليون دولار.
- نفذت مشاريع إحلال المكننة الزراعية بدلاً من الطرق التقليدية للزراعة في المناطق الريفية في32 دولة إفريقية.
- تنفيذ مشاريع استثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية" الإنتاجية والخدمية "على سبيل المثال في السودان، وبنين، ومالي، وأوغندا.
- المساهمة في مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والآفات الزراعية والجراد الصحراوي والقوارض.
- مشاريع نقل التقنية إلى المجال الزراعي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية(الفاو)، وبرنامج الغذاء العالمي لإيصال مساعدات الإغاثة إلى تشاد والسودان.

ولكن هذه السياسة باتت بالفشل بعد الإطاحة بنظام القذافي وانقطاع المساعدات والمشاريع التنموية في أفريقيا، وبعد ثورة فبراير 2011م، واستلام السلطة للمجلس الانتقالي ويليه المؤتمر الوطني بعد أجراء انتخابات، وحالياً مجلس النواب تواجه البلاد عدداً لا يحصى من التحديات حالياً هي تحت قيادة حكومتين متنازعتين وجماعات مسلحة ومتاجرين بالبشر، بسبب الفراغ الأمني، تقوم وزارة الداخلية بإدارة أماكن احتجاز المهاجرين، وهي في الواقع تحت سيطرة مجموعات مسلحة – والأوضاع لمعالجة الهجرة غير الشرعية سيئة للغاية، حيث وثقت تقارير دولية مؤخراً "عددا لا يحصى من الإعدامات للمهاجرين وتعذيب واغتصاب ورشوة ونفي للصحراء بشكل يومي" كما قال شهود عيان بأن حالات الإعدامات وصلت إلى خمس حالات أسبوعياً في السجون الليبية[41].

وفي هذا الصدد، تتضمن التوصيات الموجهة إلى السلطات الليبية، والتي تهدف إلى وضع حد عاجل للاحتجاز التعسفي لجميع المهاجرين، وإطلاق السراح الفوري للمهاجرين الموجودين في أكثر الأوضاع ضعفاً؛ وتقليص عدد مراكز الاحتجاز؛ وضمان احتجاز الإناث بشكل منفصل عن الذكور؛ وتحسين أوضاع الاحتجاز؛ وتيسير عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في البلاد؛ وعلى الأمد المتوسط، تعديل التشريعات الليبية لكي يتم إلغاء تجريم الهجرة[42].

تقوم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بنشر هذا التقرير، وهو يلخص معلومات عن حالة حقوق الإنسان للمهاجرين في ليبيا بما في ذلك ما يخص التجاوزات وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة التي ارتكبت خلال عام 2016م، ويستند التقرير إلى معلومات تم جمعها بشكل رئيسي في سياق أنشطة رصد حقوق الإنسان التي تضطلع بها البعثة منذ إنشائها في عام 2011م وقامت بعدد من الزيارات لمراكز الاحتجاز التابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في مواقع مختلفة في ليبيا، غير أن

الأوضاع الأمنية السائدة منذ عام 2014م حدّت من قدرة البعثة على القيام بزيارات من هذا النوع، وعلى الرغم من هذه التحديات، تم إجراء أربع زيارات لمراكز احتجاز تابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في طرابلس ومصراته عام 2016م[43].

3- اتفاقيات للحد من الهجرة غير الشرعية:

أ . الاتحاد الأفريقي وملف الهجرة غير الشرعية.

ب . معاهدة 2008م للصداقة الليبية الإيطالية التي استغلتها إيطاليا للتدخل في ليبيا.

ج . اتفاق مالطا:

د . قمة باريس أغسطس2017م.

وعد قادة أربع دول أوروبية شاركت في قمة باريس أغسطس 2017م من أجل التصدي للهجرة غير الشرعية، بتوفير مساعدات لليبيين لثني الناس عن الاتجار بالبشر، كما تعهدوا بدعم الجهود التي تهدف إلى وقف المهاجرين في النيجر وتشاد قبل أن يصلوا إلى ليبيا.

وانعقدت في العاصمة الفرنسية باريس قمة أوروبية أفريقية ناقشت سبل التصدي للهجرة غير الشرعية، واستقبل الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون في قصر الإليزيه رئيس النيجر محمد إيسوفو، والرئيس التشادي إدريس ديبي، وهما دولتان تشتركان في الحدود مع ليبيا من الجنوب.

كما شارك في المباحثات كل من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورئيس الوزراء الإيطالي باولو جينتيلوني، ورئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي، ومفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، ورئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية المدعومة من الأمم المتحدة فايز السراج.

وأكد قادة الاتحاد الأوروبي الأربعة على دعمهم الدعوة من أجل إقامة مراكز فحص تحت مراقبة الأمم المتحدة في ليبيا لفصل اللاجئين الذين يمكنهم طلب اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي عن المهاجرين الآخرين. وأنهم سيعدون بتوفير مساعدات للمجتمعات الليبية لحث الناس عن التوقف بالاتجار بالبشر، وسيدعمون الجهود التي تهدف إلى وقف المهاجرين في النيجر وتشاد قبل أن يصلوا إلى ليبيا[44].

ودعا رئيس البرلمان الأوروبي أنطونيو تاياني في افتتاح قمة باريس إلى ضرورة دعم ليبيا بستة مليارات يورو، وذلك "لغلق طريق وسط المتوسط وتشجيع المصالحة بين طرابلس وبنغازي"، وأضاف تاياني أنه يجب على المدى البعيد تقديم ما بين 50 و60 مليار يورو للدول الأفريقية، وذلك لتنفيذ خطط تنموية بها ووضع حد نهائي لتدفق الهجرة.[45]

حيث تحولت ليبيا منذ إسقاط نظام العقيد معمر القذافي إلى مركز جذب للآلاف من المهاجرين غير الشرعيين، وذلك في ظل حالة الانفلات الأمني والانقسام السياسي الذي تعانيه البلاد، حيث أعلن المجلس الأوروبي في 17-7-2017م فرض عقوبات

على ليبيا تتضمن حظر تصدير الزوارق المطاطية والمحركات الدافعة لها، وأضاف المجلس الأوروبي في بيان، أن القرار يهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد[46]

وتنشط في عدد من مناطق شمال غربي ليبيا، منذ أعوام تجارة الهجرة غير الشرعية، لاسيما في "القربولي" شرق العاصمة و"صبراتة" و"زوارة" غرباً؛ حيث تنطلق منها قوارب الهجرة باتجاه شواطئ أوروبا. وتستغل الجماعات الناشطة في الهجرة بحراً، حالة الانقسام السياسي والفوضى الأمنية التي تعاني منها البلاد منذ الثورة الشعبية في 2011م.

ويتم تجميع المهاجرين على الحدود مع تشاد والنيجر ليقع إرسالهم باتجاه مدينة سبها وضواحيها، ليتم في ما بعد نقلهم من سبها نحو سرت عن طريق الجفرة ومنها إلى المنطقة الغربية وتحديداً إلى المدن الساحلية على غرار مصراتة وزوارة وطرابلس. ولعبت النيجر وليبيا دوراً في الجهود الأوروبية الرامية إلى الحد من أعداد الأشخاص الذين يعبرون المتوسط نحو إيطاليا. ودعمت إيطاليا خفر السواحل الليبي لوقف المهرِبين على الرغم من الانتقادات التي وجهتها الجماعات الحقوقية. وكانت منظمتا "أطباء بلا حدود" و"أنقذوا الأطفال" من بين منظمات الإغاثة التي علقت جهود الإنقاذ في المتوسط في وقت سابق، حيث قالت إنها تتعرض لخطر الهجوم من جانب قوات خفر السواحل[47].

وبسبب عدم قدرة الحكومات الليبية المتنافسة السيطرة على الحدود الجنوبية، سعى الاتحاد الأوروبي أيضا إلى دعم جهود النيجر والدول المجاورة الأخرى للحفاظ على أمن الحدود من جانبها، وقالت تقارير صحافية إن أعداد من وصلوا من شمال أفريقيا إلى إيطاليا، وهي طريق الهجرة الرئيسي إلى أوروبا هذا العام، هبطت بأكثر من 50 %عن أعدادهم في العام السابق، ويرفض الليبيون فكرة توطين المهاجرين في بلادهم، وقام عدد من النشطاء والحقوقيين برفع دعوى قضائية ضد الاتفاقية التي وقعتها حكومة الوفاق مع إيطاليا حول الهجرة وحكمت محكمة طرابلس بإلغائها[48].

وخلاصة ما تقدم فأن التوظيف السياسي الأوروبي للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدولة الليبية، حيث يلاحظ أن هناك قلق متزايد في دول الاتحاد الأوروبي من آلاف المهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط ليتسللوا إلى أوروبا بطريقة الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى أنّ غالبية المشروعات التي طُرحت لـ " مكافحة " الهجرة غير الشرعية تركز علي الجانب الأمني، فمثلاً مشروع إنشاء معسكرات لاحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين على شواطئ دول ليبيا وتونس والمغرب، وغير ذلك من برامج الدعم المالي والتقني لحكومات هذه الدول لحراسة الحدود البحرية والبرية، وكذلك للحد من العبور بشكل غير شرعي. ومن المؤكد، أنّ مثل تلك المشاريع علي الرغم من أهميتها، لا يمكن أن تكون الوجه الوحيد للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي وبين حكومات جنوب المتوسط.

الخاتـــــمة

تبين هذه الدراسة إن ظاهرة الهجرة من أقدم الظواهر التي عرفها العالم قديماً ولازالت مستمرة إلى هذا الوقت، والتي أرهقت المجتمعات من جميع الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وتعد هذه الظاهرة من قضايا الساعة التي شغلت بال المهتمين في علم السياسة والاجتماع، وكذلك في مجال القانون الدولي، ولكن بدأ تداول مصطلحها الجديد الهجرة غير الشرعية مع بداية التسعينيات من القرن السابق، وتطورت مع تشدد الإجراءات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م،

وركزت الدراسة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وانعكاساتها على الدولة الليبية، حيث ازدياد تفاقم الواقع المرير الذي تعانيه شعوب القارة الأفريقية من عدم استقرار سياسي، وعدم استتباب الأمن، ومعاناة الفقر في أغلب بلدان القارة، حيث يستَخدم المهاجرون غير الشرعيين سواحل بلدان المغرب العربي وليبيا خاصةً مناطق عبور إلى سواحل جنوب أوروبا.

كما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية بدأت تشكل تهديداً خطيراً على دول المصدر، ودول العبور، ودول الاستقبال بشكل يؤثر وينعكس على سياسات هذه الدول نتيجة لفقدان القوة البشرية لبلدان المصدر بالهجرة وقدومهم على مراكب الموت في عرض البحر، ونتيجة لحدوث عدم الاستقرار، وتوتر العلاقات السياسية بين دول العبور ودول المصدر ودول الاستقبال، وتحمل التكاليف الأمنية الباهظة، وتوظيفها سياسياً، وما يلفت الانتباه إلي هذه المشكلة في وقتنا الحالي هو ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير جداً وانتهاج سياسة التدخل لعديد من الدول تحت ذريعة مكافحة الهجرة غير الشرعية والحد منها.

إن بعض الدول تعاملت مع هذه الظاهرة بطرق مختلفة ووفق استراتيجياتها السياسية، حيث بذلت ليبيا جهوداً كبيرة وحثيثة للحد من هذه الظاهرة، ودخلت في اتفاقيات عديدة لكسب ود المجتمع الدولي بعد عزلة إقليمية ودولية بسبب الحصار الاقتصادي الناتج عن قضية "لوكربي" في عهد نظام العقيد معمر القذافي، وبعد ثورة 17 فبراير 2011م عقدت حكومة الوفاق الوطني اتفاق مع الحكومة الايطالية لمحاولة تفعيل اتفاقيات سابقة ونبهت في مناسبات كثيرة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية، لا تقتصر على ليبيا وإفريقيا وحدهما بل تشمل كل دول أوروبا.

ومما سبق يتضح لنا أن هناك قلق متزايد في دول الاتحاد الأوروبي من آلاف المهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط ليتسللوا إلى أوروبا بطريقة الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى أنّ غالبية المشروعات التي طُرحت لـ " مكافحة " الهجرة غير الشرعية تركز علي الجانب الأمني، فمثلاً مشروع إنشاء معسكرات لاحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين على شواطئ دول ليبيا وتونس والمغرب، وغير ذلك من برامج الدعم المالي والتقني لحكومات هذه الدول لحراسة الحدود البحرية والبرية، وكذلك للحد من العبور بشكل غير شرعي. ومن المؤكد، أنّ مثل تلك المشاريع علي الرغم من أهميتها، لا يمكن أن تكون الوجه الوحيد للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي وبين حكومات جنوب المتوسط .

وبناء على ما تم تناوله في الدراسة فقد توصلت لجملة من النتائج والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. إن ظاهرة الهجرة ظاهرة إنسانية طبيعية غير أن الاتجار بالأفراد الخاضعين لعوامل طرد اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية من قبل منظمات التهريب والجريمة من خلال تهريبهم عبر الحدود البرية والبحرية دون اهتمام بسلامتهم واحترام آدميتهم يعد جرائم تمس الإنسانية وتنتهك القوانين الطبيعية التي فطر عليها الإنسان.

2- تعتبر الهجرة غير الشرعية اتجاه أوروبا الوجهة المفضلة للمهجرين باعتبارها توفر سبل حياة أفضل من بلدانهم التي تعاني من الحروب والفقر وغيرها.

3. أن الهجرة غير الشرعية هي ردة فعل طبيعية لغلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية التي تتبنها أوروبا، وهذا الأمر أدى إلى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر دول العبور من الشمال الإفريقي ومنها ليبيا، وما يلحقها من آثار على أوروبا منها سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وصحية.

4- أن معالجة أوروبا وليبيا الأمنية لم تحل مشكلة الهجرة غير الشرعية، فلا تزال محاولات الهجرة مستمرة وزادت من رغبة المُهاجر لركوب قوارب الموت في عرض البحر الأبيض المتوسط، مما يستنتج من الأمر أن الحلول الأمنية لم تقدم حلولاً فعالة وحقيقية.

5. أدى تدهور البيئة الأمنية في ليبيا، بدءاً من الصراع عام 2011م الذي أعقبه المزيد من التدهور، حيث تزايد أعداد المهاجرين الذين يتم تهريبهم أو الاتجار بهم عبر ليبيا إلى أوروبا، وقد أدى انهيار نظام العدالة إلى حالة إفلات من العقاب مكّنت الجماعات المسلحة وعصابات المهربين وتجار البشر من السيطرة على تنقل المهاجرين عبر البلاد،

6- أن الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين أوروبا مع تشاد والسودان والجزائر وتونس في عام 2012م، ومع مصر في عام 2013م بشأن ضبط الأمن والحدود لم تسفر عن تعاون منهجي ولم يكن لها تأثير يُذكر على تدفق المهاجرين وعمل شبكات لتهريب المهاجرين والاتجار بهم عبر الحدود البرية.

7- نرى تقصير من الحكومة الإيطالية في تنفيذ الاتفاقيات السابقة مع النظام الليبي في تدريب خفر السواحل الليبية، وتقديم المساعدات المادية.

توصيات الدراسة:

1. ضرورة الضغط على الدول الأوروبية (دول المقصد) باعتبارها دول متضررة بالتعاون مع الدول المصدرة لأفواج الهجرة من خلال المشاركة في تنفيذ مشاريع اقتصادية وزراعية في الدول المصدرة للمهاجرين والعمل على إعادة تأهيل المهاجرين غير الشرعيين والأمنية، ودفع التعويضات لليبيين عن حقبة الاستعمار، واستلام الشباب الليبي لتعليمهم في الجامعات الايطالية. ومساعدتهم وحثهم على إقامة مشاريع اقتصادية وإنتاجية صغيرة في بلدانهم.

2. يجب أن تكون هناك إرادة سياسية لدى المجتمع الدولي لتفهم واستيعاب هذه الظاهرة في إطارها الشامل (الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والأمني) من خلال استحداث الآليات الضرورية ووضع الخطط الإستراتيجية الواضحة ذات المدى البعيد لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والحد منها.

3. دعم ليبيا بوسائل وآليات مراقبة للحدود البرية والبحرية للدول المعنية ورفع كفاءة الكوادر والموظفين العاملين في مجال مكافحة الهجرة وتدريبهم على الوسائل الحديثة المخصصة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

4. المزيد من التركيز والعمل على تحديث الهياكل الأمنية والدفاعية التي تتركز في المناطق في ليبيا بدلاً من التركيز على هيكل مركزي واحد .

5. إطلاق عملية مصالحة وطنية حقيقية مع تدابير فعّالة لبناء الثقة بغية تمهيد الطريق لبناء قوات جيش وشرطة وطنية فعالّة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية والحفاظ على التراب الوطني الليبي .

6. تشجيع لبرامج الهجرة الشرعية أو القانونية ووضع مقترحات ودراسات جديدة لاحتواء الشباب الأفريقي والاستفادة من الخبرات والكفاءات والأيدي العاملة.

المراجع:

[1] **الحملة الانتخابية واليمين المتطرف**، تاريخ الدخول: 2017/4/10/ .https://www.youm7.com/story

[2] ياسين بن على، **التوظيف السياسي**، مجلة الزيتونة، http://www.azeytouna.net/index.php/2012-09-24-14-1

[3] طارق، عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية** (دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2009م)ص15.

[4] عبدالله التركماني، **إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو– متوسطية**، تونس، 2006، تاريخ الدخول2017/4/11 http://ibn-rushd.org/forum/Turkman

[6] عبد الرحمن العطري، **ظاهرة الهجرة السرية : قطران الوطن أم عسل الضفة الأخرى**، الحوار المتمدن، العدد: 1192، 2005، تاريخ الدخول2017/12/23. .http://www.ahewar.org/debat/show.art

*(**الورقة الخضراء**) **Green leaf**: تهدف الورقة لمطالبة كافة الأطراف الأوروبية لإبداء الرأي ووضع آليات لإدارة مسألة الهجرة على أساس من التعاون بين كل الأطراف، وتتضمن الورقة الخضراء الخطوط العامة لسياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الهجرة، وتركيبة السكان ونسبتهم، أنظر سامي محمود، تاريخ الدخول 2017/10/11 .Website www. Lchr-eg.org.

[6] نبيهة هركوس، **الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط- دراسة تاريخية الجزائر انموذجاً1992-2015**، (رسالة ماجستير كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017م) ص23.

[7] سامي محمود، **أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب**، (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، 2009م)، ص16.

[8] **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، مرجع سبق ذكره.

[9] مغرس يوسف هناني، ألمانيا تدعو لمعاقبة المهاجرين الرافضين للاندماج في المجتمع الألماني، 2010م،تاريخ الدخول2017/10/8 http://www.maghress.com.

* **غيتوات** : تشير إلى منطقة يعيش فيها مجموعة من السكان يعتبرهم أغلبية الناس خلفية لعرقية معينة أو لثقافة معينة أو لدين معين، وأصل الكلمة يعود لحي اليهود في المدينة، الغيتو هو وصف الأحياء الفقيرة الموجودة في المناطق المدنية الحديثة.

[11] انفاس بريس، **هذه دوافعنا لإسقاط قناع النخبة الفرنسية**،2014/11/6م، تاريخ الدخول2017/8/8

http://anfaspress.ma/index.php

[12] لبيب فهمي، **بلجيكا تشدد تشريعات الهجرة: توجه للسماح باعتقال طالبي اللجوء**، بروكسل: العربي الجديد، 2017م، تاريخ الدخول: 14-12-2017

https://www.alaraby.co.uk

*__الإعادة القسرية__ :وهو أحد مبادئ القانون الدولي، وتم حفظه رسمياً في الاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين 1951م، وهو يهتم بحماية اللاجئين من إعادتهم إلى الأماكن التي تهدد حياتهم وحرياتهم.

[14] برنامج سياسات اللاجئين، **إعادة إيطاليا القسرية للمهاجرين وملتمسي اللجوء القادمين على متن القوارب**،2009م، تاريخ الدخول:01-12-2017

.https://www.hrw.org/ar

[15] عربي، **القانون الإيطالي للحد من الهجرة غير الشرعية، مخالف للقوانين الدولية**،2017/02/13م، تاريخ الدخول:2017/8/11

https://arabic.sputniknews.comjh

[16] قناة ليبيا، **صحف إيطالية: وزير الداخلية الإيطالي يزور طرابلس الاثنين لبحث ملف الهجرة**، 2017/01/08م، تاريخ الدخول:2017/11/29

. https://libyaschannel.com .

*__الشعبوية__ : يمكن تعريفها كإيديولوجية، أو فلسفة سياسية، أو نوع من الخطاب السياسي الذي يستخدم الديماغوجية ودغدغة عواطف الجماهير، وحيث يعتمد بعض المسؤولين على الشعبوية لكسب تأييد الناس والمجتمعات لما ينفذونه أو يعلنونه من السياسات، وللحفاظ على نسبة جماهيرية معينة تعطيهم مصداقية وشرعية.

[18] Lubomír Kopeček، **«The Far Right in Europe** ، مرجع سبق ذكره، p192

[19] بوابة الوسط، **ليبيا أو إعادة تفعيل الاتفاقية الثنائية في محاولة لإغلاق الطريق الأوسط**، القاهرة: 2017/08/27م،

http://alwasat.ly/ar/news.

[20] DWالألمانية، **الاتحاد الأوروبي يتخلى عن قيمه للحد من الهجرة**،2016/06/16م،

www.dw.com/ar.

[21] Kristy Siegfried، مرجع سبق ذكره،p14

[22] *__لوكربي Lockerbie__ : قرية باسكتلندا في بريطانيا، تقع القرية في نطاق السلطة الوحدوية اكتسبت شهرتها من سقوط طائرة ركاب أميركية تابعة لخطوط البان آم عليها سنة 1988 فيما يعرف باسم قضية لوكربي.

[23] **الجريدة الرسمية**، قانون رقم (2) لسنة 2009 بشأن التصديق على معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والجمهورية الإيطالية:

http://security-legislation.ly/ar/node/33946

[24] الجريدة الرسمية، **القانون الليبي رقم19 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية**، مرجع سبق ذكره، ص401.

[25] ونيسة الحمروني رجب، **الهجرة غير الشرعية والعلاقات بين دول غربي المتوسط دراسة المجتمع الإقليمي5+5**، دراسة رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013م) ص28.

[26] يوسف مُحَّد الصواني، مرجع سبق ذكره، ص132.

[27] هايدي عصمت كارس، **المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016م) ص 173.

[28] محمد غربي، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط."المخاطر وإستراتيجية المواجهة"**، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014م) ص301.

[29] **تقرير بعثة الأمم المتحدة، انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا 2016م**، تاريخ الدخول: 2017/8/8 www.ohchr.org/Documents/Countries/LY.

[30] المهدي ثابت، **ليبيا: الأزمة وحظوظ الوفاق**، (تونس: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2017م) ص5.

[31] أحمد قاسم، **عام على اتفاق الصخيرات الليبي، العربي الجديد**،2016/12/11م،تاريخ الدخول: 2017/8/15 .https://www.alaraby.co.uk.

[32] إرم نيوز، **هل تنجح أوروبا في توطين المهاجرين في ليبيا؟**، 2017/05/18م،تاريخ الدخول: 2017/11/10 https://www.eremnews.com/news .

[33] العربي الجديد، **"سي إن إن" تكشف مزادات لبيع العبيد في ليبيا**، 2017/12/15م، https://www.alaraby.co.uk.

[34] **التقرير العالمي لحقوق الإنسان: ليبيا 2017** .https://www.hrw.org/ar .

[35] سمير بودينار، **تحديات الهجرة غير الشرعية في أفريقيا**، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية،2009م) ص11.

[36] Swi، **اتفاق أوروبي مغاربي على تفعيل مجموعة 5+5 واختلاف على مضمونه**، 2011/09/09م، https://www.swissinfo.ch/ara.

[37] ونيسة الحمروني رجب، مرجع سبق ذكره، ص26.

[38] مصباح، عياد أبو خشيم، **أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا/المقترحات والحلول**، جامعة العلوم الإسلامية، ماليزيا: 2014م، ص87.

[39] شادي، سالم سعدون، **السياسة العامة في ليبيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2013م) ص56.

[40] ورقة حول الهجرة غير الشرعية ودور الدولة الليبية في الحد من تفاقمها، 2011/9م،الإدارة الأوروبية في وزارة الخارجية الليبية، ص3.

[41] تقرير الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان، المهاجرون واللاجئون2015، تاريخ الدخول:2017/11/17 https://www.hrw.org/ar

[42] **تقرير الأمم المتحدة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا2016**، مرجع سبق ذكره، ص23.

[43] فراس، بن علي، **الهجرة غير الشرعية الأسباب والحلول**، بوابة الوسط، طبرق: يوليو2017م، alwasat.ly/ar/news/libya/.

[44] المهدي ثابت، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[45] **التقرير العالمي: 2017 الاتحاد الأوروبي السياسة الخارجية لملف الهجرة،**

https://www.hrw.org/ar/worl -report/2017.

[46] RT، **الاتحاد الأوروبي يحظر بيع القوارب المطاطية إلى ليبيا، تاريخ الدخول:** 2017/11/18
https://arabic.rt.com/world

[47] **اتفاق أوروبي على دعم الدول الأفريقية للسيطرة على الهجرة**، العدد10737، 2017/08/29م،ص4،

http://www.alarab.co.uk/article

[48] عين ليبيا، **وزارة العدل: قرار محكمة استئناف طرابلس حول اتفاقية الهجرة ليس نهائيًا**، 2017/3/27م، تاريخ الدخول: 2017/11/22.
http://www.eanlibya.com/archives/.